



المسئولية المدنية

في ضوء الفقه والقضاء

الطبعة الأولى

المستشار الدكتور
عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن
رئيس المحكمة العليا

المستشار
عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن
رئيس محكمة الاستئناف

طبعة ٢٠٢٥
مراجعة ومناقشة



دار الإفتاء
العلمية والشرعية

المسؤولية المدرسية

في ضوء الفقه والقضاء

الجزء الأول

المستشار الدكتور

عبد الحميد الشاذلي

رئيس المحكمة السابق

المستشار

عز الدين الدناصري

رئيس محكمة الاستئناف

طبعة ٢٠٢٥
مزيدة ومنقحة



دار الإفتاء
للشريعة والأحكام والقانونية

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
٩	مقدمة البحث: التعريف بالمسئولية
٩	المسئولية بوجه عام
٩	المسئولية الأدبية
٩	المسئولية القانونية
١١	المسئولية المدنية
١١	معنى المسئولية المدنية
١٤	تحديد نطاق كل من المسئوليتين العقدية والتقصيرية
	عدم جواز الجمع بين المسئوليتين الذي يتيح الحصول على أكثر من
١٥	تعويض واحد
١٦	مشكلة الخيرة بين المسئوليتين
٢١	تعليق على حكم المحكمة النقض
٢٤	أحكام النقض
٢٨	يجوز أن يكون الفعل الواحد خطأ عقدياً لشخص وتقصيرياً لآخر
٢٨	أحكام النقض
٣٢	حق المحكمة في تكيف الخطأ على خلاف تكيف المدعي
٣٣	أحكام النقض
	حق المحكمة في تكيف الدعوى على خلاف طلبات المدعي، لا يميز
٤٠	لها إقامة المسئولية على خطأ لم يدعيه المدعي
٤١	أحكام النقض
	إذا أقام المدعي دعوى تعويض استناداً لقواعد المسئولية التقصيرية
٤٢	فلا يجوز للمحكمة أن تكفيها على أنها بطلان تصرف
٤٣	أحكام النقض

الباب الأول

المسئولية التقصيرية

٤٥

٤٥

فصل تمهيدي: المبحث الأول: العمل غير المشروع في الفقه

الإسلامي

٤٨

المبحث الثاني: أساس المسؤولية التقصيرية وتطورها

٥١

الفصل الأول: المسؤولية عن الأعمال الشخصية

٥١

الفرع الأول: أركان المسؤولية التقصيرية

٥١

المبحث الأول: الخطأ

٥١

١- الركن المادي: الانحراف

٥٧

الخطأ السلبي

٥٩

مقياس الخطأ في المسؤولية المهنية

٥٩

أحكام النقص

٦٢

مشروعية التعدي

٦٢

أ- حالة الدفاع الشرعي

٦٣

ب- حالة تنفيذ أمر صادر من رئيس

٦٤

ج- حالة الضرورة

٦٥

٢- الركن المعنوي: ضرورة توافر التمييز في المسئول

٦٧

مسئولية عدم التمييز

٦٧

مسئولية الشخص المعنوي

٦٩

درجة جسامه الخطأ

٦٩

الخطأ الفني... مسؤولية الطبيب

٧٠

أحكام النقص الصادرة في ركن الخطأ

١٠٧

تطبيقات الخطأ: الخطأ تحت ستار الحقوق أو التعسف في استعمال الحق

١٠٧

صور التعسف في استعمال الحق

١٠٨	الصورة الأولى: غيبة المصلحة في استعمال الحق
١٠٨	الصورة الثانية: تفاهة المصلحة في استعمال الحق
١٠٩	الصورة الثالثة: عدم مشروعية المصلحة
١١٠	معيار التعسف في استعمال الحق
١١١	طريقة إثبات التعسف وعبء إثباته
١١٢	أحكام النقض
١١٥	١ - حق الرجوع إلى القضاء
١١٦	٢ - حرية الرأي
١١٧	٣ - السلطة العائلية
١١٨	٤ - التزامات الجوار
١١٩	أساس المسؤولية عن مضار الجوار
١١٩	الفرق بين مضار الجوار غير المألوفة وحالتي الخطأ في استعمال حق الملكية والتعسف في استعمال هذا الحق
١٢٠	شروط المسؤولية
١٢١	دور الظروف الشخصية في تقدير الضرر
١٢١	الاعتبارات الموضوعية التي يعتد بها في تقدير الضرر غير المألوف
١٢٢	لا يحول الترخيص الصادر من الجهات المختصة دون الرجوع بمضار الجوار
١٢٢	هل يجوز للجوار الذي استجد على المالك الرجوع عليه بمضار الجوار؟
١٢٤	الجزاء في حالة المضار غير المألوفة
١٢٤	تطبيقات المحاكم في مضار الجوار غير المألوفة
١٢٦	٥ - العدول عن الخطبة
١٢٦	تطبيقات أخرى مختلفة
١٢٧	التعويض عن إساءة استعمال السلطة

١٢٨	أحكام النقض
١٣٠	عبء إثبات الخطأ يقع على المضرور
١٣٠	أحكام النقض
	لا يجوز للخصوم أن يتمسكوا أمام محكمة النقض بخطأ جديد لم
١٣٢	يبدو أمام محكمة الموضوع
١٣٢	أحكام النقض
	استخلاص الخطأ يدخل في تقدير محكمة الموضوع، أما وصف الفعل بأنه
١٣٢	خطأ أو نفيه عنه فيخضع لرقابة محكمة النقض
١٣٣	أحكام النقض
١٤٩	المبحث الثاني: الضرر
١٤٩	المطلب الأول: الضرر المادي
١٤٩	أولاً: الإخلال بمصلحة مالية للمضرور
١٥٠	ثانياً: تحقق الضرر: الضرر الحال والضرر المستقبل
١٥٢	الضرر المحتمل
١٥٢	التعويض عن تفويت الفرصة
١٥٣	أحكام النقض
١٦٣	المطلب الثاني: الضرر الأدبي
١٦٤	الضرر الأدبي قابل للتعويض
١٦٤	التعويض الموروث عن الضرر الأدبي في المسؤولية التقصيرية
١٦٥	أحكام النقض
١٧٧	حق الورثة في التعويض عن الضرر المادي الذي أصاب مورثهم
	حال حياته
١٧٧	حق الورثة في التعويض عن الضرر المادي الذي أصاب مورثهم
١٧٨	نتيجة التعجيل بوفاته
	أحكام النقض

١٩٠	المبحث الثالث: علاقة السببية
١٩١	المطلب الأول: النظرية العامة لعلاقة السببية
١٩١	نظرية تعادل الأسباب
١٩٢	نظرية السبب القريب
١٩٣	نظرية السبب المنتج
١٩٥	موقف القضاء من علاقة السببية
١٩٧	أحكام النقض
٢٢٥	المطلب الثاني: نفي رابطة السببية بإثبات السبب الأجنبي
٢٢٥	أولاً: القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ
٢٢٦	الشرط الأول: عدم إمكان التوقع
٢٢٦	الشرط الثاني: استحالة الدفع
٢٢٧	وحدة القوة القاهرة والحادث الفجائي
	تقدير قيام القوة القاهرة أو الحادث الفجائي متروك لقاضي الموضوع
٢٢٨	
٢٢٨	الأثر المترتب على القوة القاهرة أو الحادث الفجائي
٢٢٨	عبء إثبات القوة القاهرة أو الحادث الفجائي
٢٢٨	جواز الاتفاق على تعديل أثر القوة القاهرة أو الحادث الفجائي
٢٢٨	أحكام النقض
٢٣٢	تطبيقات المحاكم في مصر وفرنسا بشأن القوة القاهرة
٢٣٤	بعض الحوادث التي اعتبرها الفقه قوة قاهرة أو حادثاً فجائياً
٢٣٥	حالة الضرورة والقوة القاهرة
٢٣٦	المطلب الثالث: خطأ المضرور
٢٣٦	الفرض الأول: أحد الطرفين يستغرق الخطأ الآخر
٢٣٨	أحكام النقض

٢٣٨	تطبيقات لخطأ المضرور
٢٣٩	الفرض الثاني: استقلال كل من الخطأين عن الآخر
٢٤٠	تعدد المسئولين في المسئولية في حالة وقوع خطأ من كل من المدعى عليه والغير
٢٤١	أحكام النقض
٢٤٤	المطلب الرابع: خطأ الغير
٢٤٥	قسمة التعويض في حالة ما إذا كان خطأ الغير وخطأ المدعى عليه مفترضا
٢٤٧	تقسيم التعويض في حالة تعدد المسئولين إذا كان الخطأ مفترضا في جانب المدعى عليه ولكن الغير هو الذي ارتكب الخطأ
٢٤٧	قسمة التعويض في حالة المساهمة في الخطأ من المصاب والغير والمدعى عليه
٢٤٧	قسمة التعويض في حالة ما إذا كان هناك خطأ مفترض من أحد المساهمين فيه
٢٤٩	١ - تحديد الغير الذي يعتبر فعله سببا أجنبيا
٢٤٩	٢ - هل يشترط تحديد الغير
٢٥٠	٣ - هل يشترط مقاضاة الغير
٢٥٠	تسلسل الأضرار
٢٥١	معيار الضرر المباشر
٢٥١	أولا - يتعين التفرقة بين الضرر المباشر والضرر المتوقع
٢٥٢	الأساس القانوني للمساءلة عن الضرر المباشر فقط
٢٥٣	أحكام النقض
٢٥٤	مسئولية ناقص الأهلية عن التعاقد إذا لجأ لطرق احتيالية نقص أهليته
٢٥٥	أحكام النقض

لا يجوز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية التقصيرية أو التخفيف

منها

٢٥٥

أحكام النقض

٢٥٦

الفصل الثاني: المسؤولية القائمة على خطأ مفترض

٢٥٧

المبحث الأول: المسؤولية عن عمل الغير

٢٥٧

المطلب الأول: مسؤولية متولي الرقابة عمن يخضعون لرقابته

٢٥٨

الشرط الأول: يجب أن تكون للشخص رقابة على الغير حتى

يمكن أن يسأل عن أفعاله الضارة

٢٥٨

الشرط الثاني: أن يصدر من الخاضع للرقابة عمل يمكن وصفه

بأنه عمل غير مشروع

٢٥٩

أساس مسؤولية متولي الرقابة وطريقة إثباتها

٢٦٠

أحكام النقض

٢٦٢

المطلب الثاني: مسؤولية المتبوع

٢٧٤

أساس مسؤولية المتبوع

٢٧٤

نظرية الخطأ المفترض

٢٧٥

نظرية النيابة

٢٧٦

فكرة تحمل التبعية

٢٧٧

نظرية الضمان

٢٧٧

نظرية التأمين القانوني

٢٧٨

معيار المسؤولية في رأينا

٢٧٩

تحديد علاقة التبعية

٢٧٩

سلطة الإشراف والرقابة

٢٨٠

التبعية العرضية

٢٨١

خطأ التابع

٢٨٢

علاقة العمل غير المشروع بالوظيفة

٢٨٣

٢٨٣	الخطأ بسبب الوظيفة
٢٨٤	الباعث
٢٨٤	عدم الاعتداد بالباعث
٢٨٤	الخطأ بمناسبة الوظيفة
٢٨٦	عدم مسئولية المتبوع عن خطأ التابع الأجنبي عن الوظيفة
٢٨٧	العبرة في تحديد المتبوع بوقت وقوع الخطأ
	لا تقوم مسئولية المتبوع إذا كان المضرور يعلم بمجاوزة التابع
٢٨٧	لحدود الوظيفة أو أنه يعمل لحساب نفسه
٢٨٧	أحكام النقض المدني
٣١٤	أحكام النقض الجنائي
	يكفي مساءلة المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة أن يثبت أن
٣١٧	الحادث وقع من خطأ التابع ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه
٣١٧	أحكام النقض
	في حالة ما إذا استغرق خطأ التابع خطأ المضرور فإنه يصبح وحده
٣٢٥	المنتج للضرر
٣٢٥	أحكام النقض
	إذا انتهت المحكمة إلى تكليف الدعوى على خلاف تكليف المدعي
	فإنها لا تكون ملزمة بتبنيه المدعى عليه (المتبوع) إلى حقه في إدخال
٣٢٦	تابعه
٣٢٦	أحكام النقض
٣٢٧	اجتماع مسئولية المتبوع مع مسئولية كحارس عن الشيء
٣٢٧	المبحث الثاني: المسئولية الناشئة عن الحيوان والأشياء
٣٢٧	المطلب الأول: حارس الحيوان
٣٢٨	الفرع الأول: حراسة الحيوان
٣٢٨	١ - الحراسة

٢- الحيوان

٣٣٠

الفرع الثاني: إحداث الحيوان ضرراً للغير

٣٣٠

١- فعل الحيوان

٣٣٠

الضرر الذي يحدثه الحيوان

٣٣١

الفرع الثالث: أساس المسؤولية

٣٣٢

١- خطأ مفترض في الحراسة

٣٣٢

٢- إثبات الضرر

٣٣٢

٣- افتراض الخطأ لا يقبل إثبات العكس

٣٣٢

التمييز بين ما إذا كان الحادث بفعل الإنسان أم بفعل الحيوان

٣٣٤

يتعين التفرقة بين ما إذا كان الحيوان أو شيء آخر غير حي هو

٣٣٤

الذي أحدث الضرر

٣٣٥

اختلاف المستوليتين المدنية و الجنائية لحارس الحيوان

٣٣٥

أحكام النقض المدنية

٣٣٧

أحكام النقض الجنائي

٣٣٨

المطلب الثاني: مسؤولية حارس البناء

٣٣٨

الفرع الأول: شرط تحقق المسؤولية

٣٣٨

١- الحراسة

٣٣٩

٢- وقوع ضرر من تهدم البناء

٣٣٩

أ- المقصود بالبناء

٣٣٩

ب- المقصود بالتهدم

٣٣٩

التدابير الوقائية

٣٤٠

الفرع الثاني: أساس مسؤولية حارس البناء

٣٤٠

الخطأ المفترض

٣٤٠

مسؤولية حارس البناء المفترضة مقررة لمصلحة المضرور فقط

٣٤١	استبعاد حكم المادة ١٧٧ عند قيام المسؤولية العقدية
٣٤٢	أحكام النقض المدنية
٣٤٧	أحكام النقض الجنائية
٣٤٩	المطلب الثالث: المسؤولية عن الأشياء
٣٤٩	أركان المسؤولية عن الأشياء
٣٥٠	١- الضرر
٣٥٠	٢- الأشياء
٣٥٠	أ- الآلات الميكانيكية
٣٥١	ب- الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة
٣٥١	تحديد اصطلاح الحراسة
٣٥١	متى يكون الشيء خطرًا
٣٥٢	رقابة محكمة النقض
٣٥٣	الحارس
٣٥٣	النظرية الأولى: الحراسة القانونية
٣٥٣	النظرية الثانية: الحراسة الفعلية
٣٥٣	عناصر الحراسة
٣٥٤	أ- العنصر المادي
٣٥٤	١- الاستعمال
٣٥٤	٢- التوجيه
٣٥٥	٣- الرقابة
٣٥٥	ثانيًا: العنصر المعنوي
٣٥٥	انقضاء الحراسة
٣٥٦	إثبات الحراسة
٣٥٧	رابطة السببية في المسؤولية عن فعل الشيء

٣٥٧	معيّار التفرقة بين فعل الإنسان وفعل الشيء
٣٥٨	متى يكون الشيء سبباً للضرر
٣٥٨	إثبات رابطة السببية
٣٦٠	المشكلات العملية لمسئولية حارس الأشياء
٣٦٠	١- مساهمة المضرور في استعمال الشيء
	٢- أثر وجود رابطة عقدية بين المضرور والحارس على المسئولية
٣٦١	عن الأشياء
٣٦١	٣- مساهمة عدة أشياء في حصول الضرر
٣٦٢	أساس المسئولية عن الأشياء
٣٦٣	رأي محكمة النقض
٣٦٣	افتراض الخطأ إنما يقوم في العلاقة بين الحارس والمضرور
٣٦٣	مشاكل عملية بشأن الحراسة على الشيء تثار كثيراً في العمل
٣٦٣	١- أنابيب البوتاجاز والأجهزة التي تعمل بالغاز أو الكهرباء
٣٦٤	٢- التابع
٣٦٤	٣- من يؤدي امتحان الحصول على رخصة قيادة سيارة
٣٦٤	٤- المستأجر والمستعير
٣٦٤	٥- تعلم قيادة السيارة
٣٦٥	٦- الحائز على سبيل التسامح أو المجاملة
٣٦٥	٧- الدائن المرتهن رهناً حيازياً
٣٦٥	٨- محترف حفظ السيارات أو صيانتها أو إصلاحها
٣٦٥	٩- المقاول
٣٦٦	١٠- مستخدم الشيء لمصلحة نفسه
٣٦٦	١١- الصانع بالقطعة
٣٦٦	١٢- أدوات توصيل الكهرباء والغاز والمياه
٣٦٦	١٣- مبضع الجراح وآلات الأشعة

٣٦٦	أحكام النقض
	مدى اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض
٣٧٧	المؤسسة على مسئولية حارس الشيء
	صدور ترخيص من الجهة المختصة بإنشاء المحل أو إدارته لا ينفي
٣٧٩	خطأ المسئول عن الشيء
٣٧٩	أحكام النقض
٣٨٠	اجتماع مسئولية المتبوع مع مسئولية كحارس عن الشيء
٣٨٠	أحكام النقض
٣٨١	لا يجوز الاتفاق سلفاً على الإعفاء من المسئولية المفترضة
٣٨٢	أحكام النقض

الباب الثاني المسئولية العقدية

٣٨٥	المبحث الأول: نطاق المسئولية العقدية وشروط قيامها
٣٨٦	١- عن وجود العقد
٣٨٦	أ- العلاقات المجانية
٣٨٦	ب- المسئولية في المدة السابقة على انعقاد العقد والمدة التالية لانقضائه
٣٨٦	٢- أن يكون العقد صحيحاً
٣٨٧	أحكام النقض
٣٨٨	المبحث الثاني: أركان المسئولية العقدية
٣٩٠	المطلب الأول: الخطأ العقدي
٣٩١	أحكام النقض
٣٩٣	قواعد إثبات الخطأ في المسئولية التعاقدية
٣٩٦	نفي الخطأ بإثبات السبب الأجنبي
٣٩٨	أ- الالتزام بتحقيق نتيجة
٣٩٨	

	آثار القوة القاهرة
٤٠١	ب- الالتزام ببذل عناية
٤٠١	أحكام النقص
٤٠٥	تطبيقات الخطأ العقدي
٤٠٨	الطائفة الأولى: الخطأ العقدي في العقود التي تتضمن التزاماً بالمحافظة على الشيء وتسليمه
٤٠٨	١- عقد الإيجار
٤٠٩	٢- العارية
٤١٠	٣- الوديعة
٤١١	٤- البيع
٤١٢	٥- المقالة
٤١٢	٦- الرهن الحيازي
٤١٣	الطائفة الثانية: الخطأ العقدي في المسؤولية العقدية عن الغير
٤١٤	أساس المسؤولية العقدية عن الغير
	هل يشترط لقيام مسؤولية المدين أن يقع خطأ ممن استخدمه في تنفيذ التزامه
٤١٥	الطائفة الثالثة: الخطأ العقدي في المسؤولية العقدية عن الأشياء
٤١٧	أحكام النقص
٤٤٦	قيام مشتري العقار بعقد غير مسجل بإقامة بناء فيه لا يعد خطأ
٤٤٧	المطلب الثاني: الضرر
٤٤٨	قصر التعويض في المسؤولية العقدية على الضرر المتوقع
٤٤٩	تحديد الضرر المتوقع
٤٥٠	التعويض عن تفويت الفرصة
٤٥٢	التعويض عن الضرر الأدبي في المسؤولية التعاقدية

٤٥٣	أحكام النقض
٤٦٩	المطلب الثالث: علاقة السببية بين الخطأ والضرر
٤٧٠	عبء إثبات رابطة السببية
٤٧١	تحديد معنى السببية
٤٧٢	السبب الأجنبي الذي ينفي السببية
٤٧٤	تعدد الأسباب
٤٧٥	تعاقب الأضرار
٤٧٦	أحكام النقض

الباب الثالث دعوى المسؤولية

٤٨٥	الفصل الأول: طرفا الدعوى
٤٨٦	المبحث الأول: المدعى في دعوى المسؤولية
٤٨٦	المضرور الذي له حق المطالبة بالتعويض الذي يصيب الجماعة
٤٨٧	المضرور الذي له حق التعويض عن الضرر المادي
٤٨٨	المضرور الذي له حق التعويض عن الضرر الأدبي
٤٨٩	حق الخلف الخاص في المطالبة بالتعويض
٤٩١	أحكام النقض
٤٩٢	المبحث الثاني: المدعى عليه في دعوى المسؤولية
٥٠٢	خطأ الجماعة
٥٠٢	تعدد المسؤولين وتضامنهم في المسؤولية
٥٠٣	أحكام النقض
٥١١	المبحث الثالث: شروط تحقق التضامن في المسؤولية
٥١٤	مجال تطبيق الالتزام التضامني في حالتي المسؤولية عن فعل الغير والمسؤولية عن الأشياء والحيوان
٥١٥	المسؤولية التضامنية في حالتي المسؤولية عن الشيء أو الحيوان

٥١٦	التضامن بين التابع والمتبوع
٥١٧	أحكام النقض المدني
٥٢٦	أحكام النقض الجنائي
٥٣٦	المبحث الرابع: التضامن
٥٣٦	الاختلاف بين التضامن والتضامن من حيث الطبيعة والمصدر
٥٣٩	حالات التضامن
٥٣٩	آثار التضامن
٥٤٠	أحكام النقض
٥٤١	الحالة التي لا يجوز الحكم فيها على أحد المسؤولين بالتعويض رغم ثبوت ارتكابه مع آخر الخطأ بحكم جنائي
٥٤٢	أحكام النقض
٥٤٢	يجوز للمحكمة رغم الحكم ببراءة المتهم الحكم عليه بالتعويض بالتضامن مع المتهم الآخر الذي قضت بإدانته
٥٤٣	أحكام النقض الجنائي
٥٥٠	المبحث الخامس: الاختصاص بنظر دعوى المسؤولية
٥٥٠	أولاً: المسائل التي يختص بها القضاء الإداري وبالتالي تخرج عن اختصاص القضاء العادي
٥٥٠	أ- المنازعات الخاصة بالقرارات الإدارية
٥٥١	أحكام النقض
٥٥١	ب- العقود الإدارية
٥٨٢	ج- أعمال السيادة
٥٨٥	أولاً: أحكام محكمة النقض
٥٩٧	ثانياً: أحكام المحكمة الدستورية
٥٩٨	اختصاص القضاء الجزائي بنظر دعوى المسؤولية
٥٩٩	يجوز للمضروور أن يرفع دعواه قبل المؤمن أمام محكمة الجنايات

٦٠٠	أحكام النقض
٦٠٩	الاختصاص المحلي في دعوى المسئولية المرفوعة أمام القضاء المدني
٦١١	الاختصاص القيمي
٦١٣	المحتويات

١٧٩٣٤ /	رقم الإيداع
977 - 10 - 2740 - 9	I.S.B.N

المسؤولية المدنية

في ضوء الفقه والقضاء

الجزء الثاني

المستشار الدكتور

عبد الحميد الشاذلي

رئيس المحكمة السابق

المستشار

عز الدين الدناصوري

رئيس محكمة الإستئناف

طبعة ٢٠٢٥
مزيدة ومنقحة



دار الأمل
للنشر والتوزيع والقانون

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المبحث السادس: طريق رفع دعوى المسؤولية	
أولاً: الدعوى الأصلية	٦٣١
ثانياً: دعوى الضمان الفرعية	٦٣١
أحكام التقض	٦٣١
اختصاص هيئات التحكيم بالفصل في دعوى الضمان الفرعية إذا كان طرفاها من شركات القطاع العام أو جهة حكومية أو شركة قطاع عام	٦٣٧
أحكام التقض	٦٥١
	٦٥٢
الفصل الثاني	
إثبات المسؤولية	
المبحث الأول: عبء إثبات الضرر	٦٥٤
عبء إثبات الخطأ	٦٥٤
عبء إثبات السببية	٦٥٤
أحكام التقض	٦٥٦
المبحث الثاني: وسائل إثبات المسؤولية	٦٥٧
المطلب الأول: شهادة الشهود	٦٦٩
الدليل لا ارتباط له بالمسؤولية في حد ذاته	٦٧٠
وجوب مراعاة القاعدة المنصوص عليها في المادة ٦٠ من قانون الإثبات في إثبات التصرفات القانونية المدنية	٦٧٠
في مجال المسؤولية العقدية يتعين التفرقة بين إثبات العقد وإثبات المسؤولية	٦٧٠
في حالة ما إذا دفع المدعى عليه مسئولية العقدية بتصرف قانوني من شأنه أن يحدث أثراً فإنه يتقيد في إثباته بالدليل الكتابي	٦٧١
يجوز إثبات المسؤولية التقصيرية بشهادة الشهود	٦٧٢

٦٧٢	أحكام النقض
٦٨٧	المطلب الثاني: دعوى إثبات الحالة وأهميتها في إثبات المسؤولية
٦٩١	وجوب تحديد جلسة لسماع ملاحظات الخصوم على تقرير الخبير
٦٩٣	المطلب الثالث: محاضر الشرطة
٦٩٣	أحكام النقض
٦٩٤	المطلب الرابع: اليمين الحاسمة
٦٩٥	أحكام النقض
٧٠٠	المطلب الخامس: الاستجواب
٧٠١	المطلب السادس: حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية
٧٠٦	يتعين على المحكمة المدنية وقف الدعوى المدنية إذا رفعت قبل أن يقضي نهائياً في الدعوى الجنائية
٧٠٧	أحكام النقض
٧٣٣	حجية الحكم الجنائي في دعوى التعويض
٧٣٤	التعويض عن حوادث السيارات
٧٣٧	الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية
٧٤٨	أحكام النقض
٧٦٣	قضاء المحكمة الجنائية برفض طلب التعويض المؤقت لانتفاء الخطأ
٧٦٣	يحوز حجية بالنسبة لأي تعويض آخر عن نفس الفعل
٧٦٤	أحكام النقض
٧٦٤	يحوز للمحكمة المدنية أن تنتقض التعويض بمقدار مساهمة المجني عليه في الخطأ رغم صدور الحكم الجنائي بإدانة المستول
٧٦٤	أحكام النقض
٧٦٦	استبعاد الحكم الجنائي مساهمة المجني عليه في الخطأ أو تقريره مساهمته فيه لا يقيد المحكمة المدنية
٧٦٧	أحكام النقض

٧٦٧	قضاء المحكمة الجنائية بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها بعد الميعاد، لا يمنع من رفعها بعد ذلك أمام القضاء المدني
٧٦٨	أحكام النقض
٧٦٨	حجية الحكم الصادر من محكمة الجناح المستأنفة والذي كانت النيابة قد استأنفته ولم يستأنفه المدعي المدني وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وإدانة المتهم
٧٦٩	أحكام النقض
٧٧١	قضاء المحكمة المدنية برفض دعوى التعويض على المسئول الذي قضى بإدانته من المحكمة الجزائية بزعم أن خطأ المجني عليه استغرق خطأ المسئول يعد مخالفة لحجية الحكم الجنائي
٧٧٢	أحكام النقض
٧٧٢	حجية القرارات الصادرة من النيابة العامة
٧٧٢	أحكام النقض
٧٧٤	المبحث الثالث: حجية الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية أمام المحاكم المدنية
٧٧٥	أحكام النقض

الفصل الرابع

٧٨٠

الحكم الصادر في دعوى المسؤولية

٧٨٠

المبحث الأول: أثر صدور الحكم في دعوى المسؤولية

٧٨١

اتجاه المحاكم الموضوعية فيما يتعلق بالتعويض عن التأخير في المسؤولية التقصيرية

١١٠٧

٧٨٢

٧٨٣

أحكام النقض

التعويض عن التأخير من تاريخ صدور الحكم

المبحث الثاني: طرق الطعن فيه

أولاً: طريق الطعن العادي. الطعن بالاستئناف

الاستئناف المقابل والاستئناف الفرعي عن الحكم الصادر في دعوى
المسئولية

٧٨٥

أحكام النقض

الطعن بالاستئناف من طرفي الحكم وصدور حكم في أحد الاستئنافين
وأثر ذلك على الآخر

٧٨٦

لا يجوز للمضور أن يطلب في الاستئناف الحكم له بتعويض عن ضرر
لم يطلبه أمام محكمة أول درجة

٧٨٧

٧٩٢

أحكام النقض

٧٩٣

٧٩٣

استئناف الدعوى الأصلية وحدها لا يطرح على محكمة الاستئناف
الدعوى الفرعية

٧٩٣

أحكام النقض

يتعين على المحكمة الاستئنافية إذا رأت عدم أحقية المضور في أحد
عنصري التعويض أن تخصم ما يقابله من التعويض، ولا يجوز لها في هذه
الحالة أن تزيد العنصر الآخر إلا إذا كان المضور بدوره قد استأنف
الحكم

٧٩٧

٧٩٨

أحكام النقض

٧٩٩

٧٩٩

إذا عدل الحكم الاستئنافي مقدار التعويض فإنه يتعين عليه تسبيب في
هذا الجزء الذي شمله التعديل

أحكام النقض

٨٠٠

٨٠١	طرق الطعن غير العادية في الحكم الصادر في دعوى المسؤولية
٨٠١	أولاً- التماس إعادة النظر
٨٠٢	ثانياً- الطعن بالنقض
٨٠٧	لا يجوز للخصوم أن يبدوا أمام محكمة النقض دفاعاً جديداً لإثبات المسؤولية أو نفيها
٨٠٧	أحكام النقض
٨٠٧	الخطأ في القانون يخضع لرقابة محكمة النقض، أما الخطأ في الواقع فلا سلطان لها عليه
٨٠٨	أولاً: بالنسبة لركن الخطأ
٨٠٨	ثانياً: بالنسبة لركن الضرر
٨٠٨	ثالثاً: بالنسبة لعلاقة السببية
٨٠٨	القواعد التي تقيد محكمة الموضوع في فهمها للواقع
٨٠٩	أحكام النقض
٨٠٩	أسباب الحكم الصادر في دعوى المسؤولية
٨٠٩	الحكم المعدوم والحكم الباطل
٨١٥	الأسباب التي يتعين أن يتضمنها الحكم الصادر في المسؤولية
٨١٣	أحكام النقض
١٤	يتعين على المحكمة الرد على الدفع التي يبدوها الخصوم وعلى الجوهري من الدفاع وإلا كان الحكم معيباً
١٥	أحكام النقض
١٧	الخطأ المادي الذي لم يتطرق إلى الأساس الذي أقام عليه الحكم قضاءه لا يعيبه
١٠٩	

أحكام النقص
٨١٨ إذا وقع تناقض في منطوق الحكم أو في أسبابه بين ما قضى في الدعوى
٨٢١ الأصلية وبين ما قضى في الدعوى الفرعية فإن ذلك يؤدي لبطلان
٨٢٢ الحكم

أحكام النقص

٨٢٩ يجوز للمقاضي أن يستند في أسباب الحكم بالمسئولية إلى أمور حصلها
٨٣٠ من خبرته بالشئون القانونية التي يفترض علم الكافة بها

أحكام النقص

٨٣١ تقدير المحكمة لأقوال الشهود في تقدير التعويض مسألة موضوعية

أحكام النقص

٨٣١ إذا قدم أحد الخصوم مستنداً للتدليل على قيام المسئولية أو نفيها ولم
٨٣٢ يتناوله الحكم في أسبابه فإنه يكون مشوباً بالقصور
٨٣٩

أحكام النقص

٨٥٣ إذا قدم المضرور دليلاً على أحد عناصر الضرر وطرحته المحكمة فإنه
٨٥٤ يتعين عليها بيان سبب ذلك

أحكام النقص

٨٥٧ إذا بنى الحكم على دعامين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكانت
٨٥٨ أحدهما كافية لحمل قضائه فلا يقبل النعي عليه في الدعامة الأخرى

أحكام النقص

٨٥٨

الفصل الخامس

تقديم دعوى المسئولية

المبحث الأول: تقديم (سقوط) دعوى التعويض الناشئة عن العمل
غير المشروع

٨٧٢

٩١٤	المبحث الثاني قاعده الجنائي يوقف المدعي
٩١٤	روال أثر رفع الدعوى في قطع التقادم
٩١٤	لا يسري التقادم بالنسبة للدعوى المدنية إلا منذ التاريخ الذي يصبح فيه الحكم الجنائي باتاً
٩١٥	أحكام النقض
٩١٥	التقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني يسري على العمل الشخصي وعمل الغير والعمل الناشئ عن الأشياء
٩١٦	أحكام النقض
٩٢١	الإجراء القاطع لتقادم دعوى المسؤولية يتعين أن يكون صحيحاً
٩٢٣	أحكام النقض
٩٢٣	مدة تقادم التعويض عن إجراء معين قضت المحكمة بسقوطه أو بطلانه تبدأ من تاريخ الحكم النهائي بالسقوط أو البطلان
٩٢٤	أحكام النقض
٩٢٥	التعويض المؤقت يقطع سريان التقادم بالنسبة للتعويض الكامل
٩٢٥	أحكام النقض
٩٢٩	رفع الدعوى الجنائية على التابع يوقف سريان التقادم في الدعوى المدنية بالنسبة للمتبع
٩٢٩	أحكام النقض
٩٢٩	تقادم الدعوى التي يرفعها المتبع على تابعه
٩٣٠	أحكام النقض
٩٣١	مطالبة المضرور للمتبع بالتعويض لا تقطع التقادم بالنسبة للتابع
٩٣١	أحكام النقض

- ٩٣٢ لا يسري التقادم الثلاثي على التعويض الذي يطالب به مالك العقار الذي استولت عليه الإدارة دون اتباع إجراءات نزع الملكية
- ٩٣٢ أحكام النقض
- ٩٣٢ التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني لا يسري على موظفي الحكومة وعملها في حالة إخلالهم بالتزامهم لدى الدولة
- ٩٣٥ أحكام النقض
- ٩٤١ التقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني لا يسري على الدعاوى الناشئة عن عقد عمل
- ٩٤٥
- ٩٤٧ أحكام النقض
- ٩٤٨ مسئولية الإدارة عن قراراتها الإدارية لا يسري عليها التقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني
- ٩٥١ أحكام النقض
- ٩٥٩ رفع الدعوى أمام القضاء المستعجل لا يقطع التقادم
- ٩٦٠ أحكام النقض
- ٩٦٧ طلب الإعفاء من الرسوم القضائية لا يقطع التقادم أمام جهة القضاء العادي
- ٩٦٧ أحكام النقض
- ٩٧٢ طلب الإعفاء من الرسوم القضائية والدعوى المستعجلة كلاهما يقطع التقادم أمام القضاء الإداري
- ٩٧٤ أحكام المحكمة الإدارية العليا
- ٩٧٧ رفع الدعوى على غير ذي صفة لا يترتب عليه قطع التقادم بالنسبة لصاحب الصفة إلا من تاريخ اختصاصه اختصاصاً صحيحاً
- أحكام النقض

٩٧٩	مجرد سقوط الحق في إبطال العقد لحصوله نتيجة إكراه لا تتقدم به حتماً دعوى التعويض عن الأضرار الناتجة عن هذا الإكراه باعتباره عملاً غير مشروع
٩٧٩	يجوز الحكم بسقوط الدعوى بالتقدم الثلاثي قبل المتدخل في الدعوى تدخلاً هجومياً
٩٨١	أحكام النقض
٩٨٤	مبدي الدفع بالتقدم هو المكلف بإثباته أحكام النقض
	يجوز التمسك بالتقدم لأول مرة أمام محكمة الاستئناف أحكام النقض
	استخلاص علم الضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بشرط أن يكون استخلاصه سائغاً
	أحكام النقض
٩٨٥	مسائل متنوعة في تقدم المسئولية التقصيرية
٩٨٦	ثانياً: التقدم في المسئولية العقدية
١٠٠٠	التقدم الخاص بمسئولية الوكيل بالعمولة وأمين النقل
١٠٠٣	الدعاوى التي تخضع للتقدم
١٠٠٣	بدء سريان التقدم
١٠٠٤	انقطاع التقدم
١٠٠٥	آثار التقدم
١٠٠٥	أحكام النقض
١٠٠٧	

١٠٠٧	١ - تقادم دعوى المسئولية ضد أمين النقل عن العيب الظاهر
١٠٠٨	أحكام النقض
١٠١٢	٢ - تقادم دعوى المسئولية عن الأوراق التجارية
١٠١٣	تعريف التقادم الصرفي
١٠١٤	أولا- نطاق تطبيق التقادم الصرفي
١٠١٥	الدعاوى التي تخضع للتقادم الصرفي
١٠١٨	ثانيا- مدة التقادم الصرفي
	ثالثا- انقطاع التقادم الصرفي ووقفه
١٠٢٠	أثر الانقطاع
١٠٢١	رابعا- آثار التقادم الصرفي
١٠٢٢	أحكام النقض
١١٥١	

الفصل السادس

١٠٢٤	حجية الحكم الصادر في دعوى المسئولية
١٠٢٧	أجزاء الحكم التي تثبت لها الحجية
١٠٢٨	الشروط الواجب توافرها في الحق المدعى به
١٠٢٩	الشرط الأول: اتحاد الخصوم
١٠٢٩	الشرط الثاني: اتحاد المحل
١٠٤٢	الشرط الثالث: اتحاد السبب
	حجية الحكم الصادر في دعاوى البطلان
١٠٤٩	أحكام النقض
١٠٤٩	حجية الحكم الصادر في دعوى إثبات المسئولية

حجية الحكم الصادر في دعوى التعويض المؤقت
لجهة القضاء العادي ألا تعد بحجية حكم صدر من جهة قضائية
أخرى خارج حدود ولايتها
أحكام النقض
أثر قبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها
أحكام النقض

الفصل السابع

الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية

أولاً: بالنسبة للمسئولية التقصيرية
ثانياً: بالنسبة للمسئولية العقدية
يتميز التفرقة بين الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية والاتفاق على
ضمان المسؤولية
أحكام النقض

الباب الثالث

جزاء المسؤولية، التعويض

أولاً: طريق التعويض

الفصل الأول

مفهوم التعويض في التقنين المدني

وظائف التعويض
خصائص التعويض الإصلاحي
خصائص التعويض الرادع
أحكام النقض

١١٠٩

المبحث الثاني: تقدير التعويض

المطلب الأول: التحديد القانوني لمدي التعويض

١١١٠

التعويض الجزافي

١١١٠

التحديد القانوني للمسئولية

١١١١

المطلب الثاني: التعويض الاتفاقي

١١١٢

المطلب الثالث: التعويض القضائي

١١١٣

المبحث الثالث: معايير التعويض القضائي

١١١٣

أ- قصر التعويض في المسئولية العقدية على الضرر المتوقع

تحديد الضرر المتوقع

١١١٤

النص على عدالة التعويض

١١١٥

عوامل التخفيف في التقدير القضائي للتعويض

١١١٨

أحكام النقض

١١٣١

المبحث الرابع: شخصية التعويض

١١٣٢

أ- زوال التحديد القانوني لحدي التعويض

١١٣٢

التعويض التكميلي للفوائد التأخيرية

١١٣٤

ب- زوال التعديل الاتفاقي لقواعد التعويض

١١٣٧

ج- زوال التعديل الاتفاقي لقواعد المسئولية العقدية

المحتويات

١١٣٧

١٧٩٣٤ /	رقم الإيداع
977 - 10 - 2740 - 9	I.S.B.N

المسؤولية المدنية

في ضوء الفقه والقضاء

الجزء الثالث

المستشار ^{عبد الجليل السعدي} المستشار الدكتور

عبد الجليل السعدي

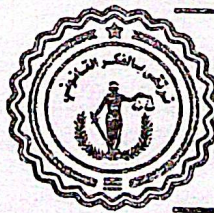
رئيس المحكمة السابق

عبد الدين الدناصوري

رئيس محكمة الاستئناف

طبعة ٢٠٢٥

مزيدة ومنقحة



دار الإفتاء
للشريعة والإسلام والقانونية

المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٢٥٥	المبحث الخامس: التقدير القضائي للتعويض
١٢٥٥	أولاً: في المسؤولية العقدية
١٢٥٦	العبرة في تقدير الضرر هي بقيمته وقت الحكم وليست بقيمته وقت وقوعه
١٢٥٦	ثانياً: في المسؤولية التقصيرية
١٢٥٨	ثالثاً: أثر جسامه الخطأ في تعويض الضرر الأدبي
١٢٥٩	أحكام النقض الصادرة في التعويض
١٢٩٥	تقدير التعويض
١٣٠٣	سلطة المحكمة في تقدير التعويض
١٣٠٦	التعويض التكميلي
١٣٠٦	التعويض المؤقت
١٣٠٧	تعويض موروث
١٣٠٧	الحكمة المختصة بنظر التعويض
١٣٠٩	تعويض عن تعذيب
١٣٠٩	تعويض عن ضرر مادي وأدبي
١٣١٠	تعويض المنشآت المؤممة
١٣١٥	تميين عناصر الضرر والتي تدخل في حساب التعويض مسألة قانون أما تقدير الضرر فمسألة واقع

١٣١٥	أحكام النقص
١٣١٦	بيان العناصر المكونة للضرر
١٣١٨	التعويض عن تفويت الفرصة
١٣١٩	المبحث السادس: الشرط الجزائي
١٣١٩	التعويض الاتفاقي أو الشرط الجزائي
١٣٢١	الالتزام بالشرط الجزائي تابع للالتزام الأصلي
١٣٢٢	لا يجوز للمحكمة زيادة التعويض المقدر بالشرط الجزائي
١٣٢٢	أحكام النقص
	الغرامات، ومبالغ التأمين التي ينص عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية
١٣٣٢	
١٣٣٣	أحكام النقص
١٣٣٤	المبحث السابع: الفوائد الاتفاقية
١٣٣٤	الفوائد الاتفاقية في المسئولية العقدية
١٣٣٥	أحكام النقص
١٣٣٧	الإعذار
١٣٣٩	لا يجوز الدفع بعدم الإعذار لأول مرة أمام محكمة النقص
١٣٣٩	أحكام النقص
١٣٤٠	الفوائد التأخيرية
١٣٤١	مناطق التفرقة بين الفوائد التعويضية والتأخيرية
١٣٤٢	بدء سريان الفوائد

- ١٣٤٣ حق الإدارة في توقيع غرامة التأخير
- ١٣٤٥ الإعذار كشرط لاستحقاق التعويض
- ١٣٤٦ فوائد تأخيرية: الموجز
- ١٣٤٦ القاعدة
- لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير أن يثبت الدائن أن ضرراً قد لحقه من التأخير
- ١٣٤٧ حالات ثلاثة لا تنقيد فيها المحكمة بالحدود المقررة في فوائد التأخير
- ١٣٤٨ الحالة الأولى: تسبب المدين بسوء نية في إحداث ضرر يتجاوز الفوائد
- ١٣٤٨ الحالة الثانية: تسبب الدائن بسوء نية في إطالة أمد النزاع
- ١٣٤٩ الحالة الثالثة: الفوائد التأخيرية في حالة رسو المزداد
- ١٣٥٠ أحكام النقض

الفصل الثاني

التعويض العيني أو التنفيذ العيني

- ١٣٥٢ أولاً: شروط التنفيذ العيني
- ١٣٥٢ الشرط الأول: يلزم أن يكون التنفيذ العيني ممكناً
- ١٣٥٣ الشرط الثاني: يلزم أن يطلب الدائن التنفيذ العيني أو أن يتقدم به المدين
- ١٣٥٣ الشرط الثالث: يجب أن يكون التنفيذ العيني غير مرهق للمدين
- ١٣٥٣ الشرط الرابع: ألا يكون في التنفيذ بطريق التعويض إلحاق ضرر جسيم بالدائن
- ١٣٥٤ الشرط الخامس: إعذار المدين
- ١٣٥٤ ثانياً: موضوع التنفيذ العيني

- حالة التزام المدين بنقل الملكية أو أي حق عيني آخر إذا كان محل الالتزام شيئاً معيناً بالذات وحالة ما إذا كان محل الالتزام حقاً عينياً على شيء لم يعين إلا بنوعه
- ١٣٥٤
- ثالثاً: حالة الالتزام بعمل
- ١٣٥٦
- رابعاً: الالتزام بالامتناع عن العمل
- ١٣٥٨
- خامساً: وسائل التنفيذ العيني
- ١٣٥٨
- شروط الحكم بالغرامة التهديدية
- ١٣٥٩
- طبيعة الحكم بالغرامة التهديدية ومميزاتها
- ١٣٦١
- أحكام النقض
- ١٣٦٢
- أثر نظرية الحوادث الطارئة على التنفيذ العيني
- ١٣٦٥
- أحكام النقض
- ١٣٦٨

الفصل الثالث

- التنفيذ بطريق التعويض أو التعويض بمقابل
- ١٣٧٣
- أحكام النقض
- ١٣٧٤
- يجوز الجمع بين التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض
- ١٣٧٥
- يجوز إلزام المدين بالتعويض مع الحكم ببطالان العقد أو فسخه
- ١٣٧٧

الفصل الرابع

تطبيقات ومبادئ عامة في التعويض

- المبحث الأول: مدى جواز الجمع بين تعويضين
- ١٣٧٩
- تعليق على قضاء النقص بجواز الجمع بين ما تؤديه الهيئة العامة للتأمين والمعاشات من تعويض عن إصابة العمل وبين التعويض من المسئول عن الفعل الضار
- ١٣٨٧
- تعليق آخر على قضاء لمحكمة النقص بأنه يجوز للعامل أن يجمع بين التعويض عن إصابة العمل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وبين التعويض من رب العمل عن خطأ تابعه
- ١٣٨٩

- إذا رجع العامل المضرور بكل التعويض على المسئول فلا يجوز له الرجوع على الهيئة ١٣٩١
- إذا رجع العامل على صاحب العمل واقتضى منه التعويض الكامل عن الضرر فلا يجوز له أن يرجع على الهيئة بشيء ١٣٩٢
- لا يجوز الجمع بين التعويض الكامل والتفقة أو بين الإيراد في حالة رجوع العامل على رب العمل بعد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فإنه يتعين على المحكمة خصم الحقوق التأمينية التي حصل عليها من هيئة التأمينات ١٣٩٣
- التعويض الذي يصرف لأفراد القوات المسلحة لا يمنع من مطالبتهم بما يكمله أحكام النقض المدنية ١٣٩٤
- تعويض أفراد القوات المسلحة ١٣٩٦
- المبحث الثاني: مشكلة تعويض الضرر الذي يسببه شخص غير محدد من بين مجموعة محددة من الأشخاص ١٣٩٨
- كيفية إعمال مسئولية الجماعة ١٤٠٠
- المبحث الثالث: انتقال الحق في التعويض ١٤٠٥
- دعوى الخلف على أحد العاقلين ١٤٠٦
- المبحث الرابع: لا يجوز للمضرور أن يطلب من المحكمة القضاء مباشرة بالتعويض لجهة خيرية أو مؤسسة تعمل للمصلحة العامة ١٤٠٧
- المبحث الخامس: يجوز للمحكمة تقدير التعويض عن الضرر الأدبي بمبلغ رمزي ١٤٠٩
- المبحث السادس: يجوز للمضرور الذي حكم له بتعويض مؤقت من المحكمة الجزائية أن يطالب بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية ١٤١٥
- يتعين على المحكمة المدنية عند الحكم بتكملة التعويض أن تقدر التعويض المستحق ثم تخصم منه التعويض المؤقت الذي قضت به المحكمة الجزائية ١٤١٧
- ١٤١٨

المبحث السابع : الحق في التعويض قد ينشأ قبل وقوع الضرر ١٤١٩

المبحث الثامن : لا يجوز لوالد أن يطالب بالتعويض عما أنفقته على تربية ولده ١٤٢٠

المبحث التاسع : يجب على المحكمة إذا قضت بتعويض بصورة مجملة أن تبين عناصر التعويض ١٤٢٠

المبحث العاشر : جواز الحكم بنفقة مؤقتة للمضرور ١٤٢٤

المبحث الحادي عشر : توزيع المحكمة التعويض الموروث بالمخالفة لقواعد الإرث مخالفة للقانون ١٤٢٤

المبحث الثاني عشر : في حالة تعديل المحكمة الاستئنافية مبلغ التعويض فقط فإنها لا تكون ملزمة إلا بذكر أسباب هذا التعديل ١٤٢٦

المبحث الثالث عشر : أثر الحكم بالتعويض ١٤٢٨

الباب الرابع

تطبيقات المسؤولية ١٤٢٩

القسم الأول ١٤٣١

تطبيقات المسؤولية التقصيرية

الفصل الأول

المسؤولية عن إساءة استعمال حق الدعوى والبلاغ الكاذب ١٤٣٣

المبحث الأول : المسؤولية عن سوء استعمال حق الدعوى ١٤٣٣

المسؤولية عن إساءة استعمال حق التقاضي ١٤٥٧

المبحث الثاني : البلاغ الكاذب ١٤٦٥

١٥٠٩

المبحث الثالث : مسؤولية الزوج عن رد منقولات قائمة الجهاز

الفصل الثالث

١٥١٣

مسئولية الإدارة عن أعمالها المادية

الفصل الرابع

١٥٥١

المسئولية في نزاع الملكية للمنفعة العامة

طبقا للقانون ١٠ سنة ١٩٩٠

١٥٥١

المبحث الأول : عموميات

١٥٥٣

المبحث الثاني : إجراءات نزاع الملكية

١٥٥٣

المبحث الثالث : تقدير التعويض

١٥٥٤

المبحث الرابع : في الفصل في المعارضات والطعون

١٥٥٦

المبحث الخامس : الاستيلاء المؤقت على العقارات

١٥٥٧

المبحث السادس : التوسع في نزاع الملكية

١٥٥٨

المبحث السابع : التعويض عن نزاع الملكية

الفصل الخامس

١٦٠٧

المسئولية عن تجاوز استعمال السلطة

١٦٠٧

المبحث الأول : المسؤولية المدنية في حالة تجاوز استعمال السلطة

١٦٢٨

المبحث الثاني : مسؤولية الشرطة عن الأشياء المضبوطة في الجرائم

١٦٣٠

المبحث الثالث : مسؤولية الحارس الذي يعين على الأمكنة التي تضبط في قضايا الدعارة

١٦٣١

المبحث الرابع : مسؤولية الشرطة عن الأماكن التي توضع عليها أختام لوجود أشياء بها تفيد في التحقيق

المبحث الخامس : مسئولية الشرطة في حراسة المحلات التي صدر قرار إداري بفلقتها ١٦٣٣

الفصل السادس

مسئولية المحافظة والنادي ١٦٣٧

المبحث الأول : مسئولية المحافظة عن حوادث الشواطئ ١٦٣٧

المبحث الثاني : مسئولية النادي عن الحوادث التي تقع في حمام السباحة ١٦٤٠

الفصل السابع

المسئولية عن المصنفات

الأدبية، الفنية، العلمية، كتب التراث ١٦٤٢

المبحث الأول : المسئولية عن المصنفات الأدبية والفنية والعلمية ١٦٤٢

المبحث الثاني : المؤلف ١٦٥٠

المبحث الثالث : حقوق المؤلف ١٦٥٣

المبحث الرابع : حماية حقوق المؤلف ١٦٥٩

المبحث الخامس : الحماية الجنائية لحق المؤلف ١٦٦٤

المبحث السادس : الحماية الإجرائية المقررة لحق المؤلف أنواع الحماية الإجرائية وكيفية الحصول عليها ١٦٧١

المبحث السابع : المسئولية عن طبع كتب التراث ١٧٣٢

المبحث الثامن : المسئولية في حالة انتهاك حق الإنسان في صورته ١٧٣٨

الفصل الثامن

المسئولية في حالة المنافسة غير المشروعة ١٧٤٦

الفصل التاسع

مسئولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة ١٧٦٧

الفصل العاشر

١٧٨١

التعويض عن الغصب

الفصل الحادي عشر

١٧٨٧

المسئولية عن أعمال السلطة القضائية

١٨٨١

حدود ومبررات النظام المميز للمسئولية عن أعمال السلطة القضائية

الفصل الثاني عشر

١٨٨٦

المسئولية عن المصعد الكهربائي

١٨٩٩

المحتويات

رقم الإيداع	/١٧٩٣٤
I.S.B.N	977 - 10 - 2740 - 9

المسؤولية المدرسية

في ضوء الفقه والقضاء

الجزء الرابع

المستشار الدكتور

عبد الحميد الشاذلي

رئيس المحكمة السابق

المستشار

عز الدين الدناصوني

رئيس محكمة الاستئناف

طبعة ٢٠٢٥
مزيدة ومنقحة



دار الإختصار
للنشر والتوزيع والإعلام القانوني

المحتويات

الصفحة	الموضوع
	القسم الثاني
١٩١١	تطبيقات المسؤولية العقدية
	الفصل الأول
١٩١٣	مسئولية المهندس المعماري والمقاول عن عيوب البناء
١٩١٣	المبحث الأول: نطاق المسؤولية
١٩١٤	أولاً: الأشخاص المسئولون
١٩١٨	ثانياً: الأشخاص المستفيدون
١٩٢٢	المبحث الثاني: مدة الضمان
١٩٢٣	المبحث الثالث: خصائص المسؤولية
	الفصل الثاني
١٩٤٨	مسئولية الطبيب والصيدلي
١٩٤٨	المبحث الأول: مسؤولية الطبيب
١٩٤٨	أولاً: الطبيعة القانونية للمسئولية الطبية
١٩٥٠	ثانياً: عناصر المسؤولية الطبية
١٩٥٥	ثالثاً: أركان المسؤولية الطبية
١٩٨٢	مسئولية الطبيب عن إفشاء سر المهنة

١٩٨٧ المبحث الثاني: مسؤولية الصيدلي

١٩٩٠ أحكام النقص الجنائي

الفصل الثالث

١٩٩٢ مسؤولية الناقل البري

١٩٩٢ مسؤولية الناقل البري أو النهري في عقد نقل البضائع

١٩٩٢ مسؤولية تعاقدية عن الهلاك أو التلف أو التأخير

٢٠٠٠ شروط استعمال الدفع بعدم قبول الدعوى

٢٠٠٠ حالات عدم التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى

٢٠٠١ أحكام تقادم دعوى المسؤولية

٢٠٠١ تقدير التعويض

٢٠٠٣ النقل المتعاقب

٢٠٠٤ مسؤولية الناقل تقوم أيًا كانت وسائل النقل البري أو النهري

٢٠٢٣ الإقرار القاطع للتقادم. شرطه

الفصل الرابع

٢٠٢٨ مسؤولية الناقل البري في عقد نقل الأشخاص

٢٠٢٩ الادعاء بالمسؤولية

٢٠٤٩ المبحث الثالث: المسؤولية المدنية لنقل الأشخاص بالمجان

٢٠٤٩ صور النقل القائم على مصلحة الناقل

٢٠٥١ أهمية تحديد بداية ونهاية النقل محاملة

٢٠٥١ مسؤولية الناقل بالمجان

- ٢٠٥٢ إثبات خطأ الناقل بالمجان شرط لتحقيق مسؤوليته
- ٢٠٥٣ تعويض المضرور في النقل القائم على المصلحة
- ٢٠٥٣ تصادم السيارة التي تنقل الراكب بجاملة
- ٢٠٥٣ مسؤولية الناقل باعتباره متبوعاً
- ٢٠٥٤ الشروط التي يتعين توافرها لعدم مسؤولية المالك كمتبوع

الفصل الخامس

المسؤولية البحرية

- ٢٠٥٥ الفرع الأول: مسؤولية الناقل البحري
- ٢٠٥٦ البحث الأول: أساس المسؤولية في قواعد هامبورج
- ٢٠٥٧ أساس المسؤولية في التقنين البحري المصري
- ٢٠٦٠ البحث الثاني: حالات الإعفاء للناقل البحري من المسؤولية
- ٢٠٦٢ البحث الثالث: بطلان شروط الإعفاء من المسؤولية
- ٢٠٦٥ صحة الشروط المعدلة لأحكام المسؤولية في النقل الاستثنائي
- ٢٠٦٥ البحث الرابع: التحديد القانوني لمسؤولية الناقل البحري
- ٢٠٦٦ نطاق تطبيق التحديد
- ٢٠٦٧ حساب الحد القانوني
- ٢٠٦٨ حساب التحديد في النقل بالحاويات
- ٢٠٦٩ سقوط الحق في تحديد المسؤولية
- ٢٠٧٠ الاتفاق على دفع الحد القانوني
- ٢٠٧١ البحث الخامس: مسؤولية الناقل المتعاقد والناقل الفعلي

٢٠٧٢	المبحث السادس: دعوى المسؤولية في عقد النقل البحري
٢٠٧٣	الاتفاق على التحكيم
٢٠٧٣	إخطار الناقل بالهلاك أو التلف
٢٠٧٥	إخطار الناقل بالتأخير
٢٠٧٦	المبحث السابع: أحكام معاهدة سندات الشحن ومعاهدة هامبورج
٢٠٧٩	حالات الإعفاء القانوني من المسؤولية
٢٠٨٠	التحديد القانوني لمسئولية الناقل
٢٠٨١	دعوى المسؤولية
٢٠٨١	النطاق الزمني لمسئولية الناقل
٢٠٨٢	أساس المسؤولية في النقل على سطح السفينة
٢٠٨٣	حالات الإعفاء من المسؤولية
٢٠٨٣	تحديد مسؤولية الناقل
٢٠٨٧	المبحث الثامن: المسؤولية في نقل الأشخاص
٢١٢٧	المبحث الأول: المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن التلوث البحري
٢١٢٩	أولاً: طبيعة الأضرار التي تنجم عن التلوث البحري من السفن
٢١٢٩	ثانياً: التضامن بين المسؤولين المتعددين عن تعويض أضرار التلوث
٢١٣٠	ثالثاً: تعويضات التلوث من الحقوق الممتازة
٢١٣٠	رابعاً: الحجز التحفظي بسبب التلوث
	خامساً: عدم جواز تحديد مالك السفينة لمسئوليته عن الضرر النووي
٢١٣٠	والضرر الناشئ عن التلوث بالنفط وغيره من المواد الأخرى:

المبحث الثاني: المسؤولية المدنية عن التلوث البحري من السفن طبقا
للمعاهدات الدولية

٢١٣٢

٢١٣٤

أساس المسؤولية وأسباب دفعها

٢١٣٥

حدود مسؤولية مالك السفينة عن أضرار التلوث بالزيت

٢١٣٧

التأمين الإجباري من المسؤولية

٢١٤٠

التضامن بين ملاك السفن في تعويض الأضرار

٢١٤١

مواعيد السقوط والانقضاء

٢١٤١

الإجراءات التحفظية وحجز السفينة

٢١٤٢

الإجراءات والأحكام القضائية

٢١٤٤

أحكام النقص مبررة في المسؤولية البحرية

٢١٥٣

انقضاء مسؤولية الناقل

٢١٨٠

التعويض عن النقص في البضاعة

٢١٨٠

خضوع دعاوى النقل البحري للتقادم الحوي

٢١٨١

مشاركة الإيجار

٢١٩١

المبحث الثالث: قسم خاص بالنظام القانوني لحماية البيئة البحرية من التلوث

٢١٩١

الحماية القانونية في ضوء القانون المصري

٢١٩٢

المطلب الأول: الأحكام القانونية

٢٢٠٥

المطلب الثاني: المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن التلوث البحري

الفصل السادس

مسئولية الناقل الجوي

- ٢٢١١
- ٢٢١١ المبحث الأول: حالات المسؤولية
- ٢٢١١ المطلب الأول: المسؤولية عن نقل الركاب
- ٢٢١٧ المطلب الثاني: المسؤولية في نقل البضاعة
- ٢٢٢١ المطلب الثالث: المسؤولية عن التأخير
- ٢٢٢٥ المطلب الرابع: المسؤولية عن أضرار التحليق
- ٢٢٢٦ المطلب الخامس: المسؤولية عن أضرار الحوادث
- ٢٢٣٠ المبحث الثاني: طرق دفع مسؤولية الناقل الجوي
- ٢٢٣٦ المبحث الثالث: تحديد مسؤولية الناقل الجوي
- ٢٢٣٨ المبحث الرابع: اتفاقات الإعفاء من المسؤولية والتخفيف منها
- ٢٢٤٢ المبحث الخامس: دعوى المسؤولية

الفصل السابع

المسئولية في عقود نقل التكنولوجيا

- ٢٢٩٣
- ٢٢٩٣ فكرة التكنولوجيا
- ٢٢٩٣ المفهوم القانوني للتكنولوجيا
- ٢٢٩٥ المبحث الأول: العقد كأداة لنقل التكنولوجيا
- ٢٢٩٦ المطلب الأول: أنماط عقود نقل التكنولوجيا
- ٢٣٠١ المطلب الثاني: مضمون عقد نقل التكنولوجيا
- ٢٣٠٣ المبحث الثاني: حماية المعرفة التكنولوجية بواسطة السرية

الفصل الثامن

المسؤولية في عقد الوكالة

٢٣٣٩

المبحث الأول: مسؤولية الوكيل

٢٣٣٩

الفصل التاسع

المسؤولية في عقد الوديعة

٢٣٧٤

المبحث الأول: المبادئ العامة

٢٣٧٤

المبحث الثاني: المسؤولية عن الوديعة الاضطرارية

٢٣٨٢

المبحث الثالث: مسؤولية أصحاب الفنادق والخانات

٢٣٨٣

المبحث الرابع: الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية

٢٣٨٦

الفصل العاشر

المسؤولية في عقد الشراكة

٢٣٩٠

الفصل الحادي عشر

المسؤولية عن أعمال المصارف

٢٤٠٦

المبحث الأول: الأساس القانوني لمسؤولية البنك

٢٤٠٦

المطلب الأول: أسباب المسؤولية أو مصادرها

٢٤٠٩

المطلب الثاني: أنواع المسؤولية المدنية

٢٤١٧

المبحث الثاني: تطبيقات لمسؤولية البنك

٢٤٢٠

المطلب الأول: مسؤولية البنك عن تحصيل أوراق العمل التجارية

٢٤٢٠

المطلب الثاني: مسؤولية البنك عند تحصيل حقوق العمل

٢٤٢٣

المطلب الثالث: مسؤولية البنك عند عدم تنفيذ عقد استثمار أموال العمل

٢٤٢٤

٢٥٥٧

٢٤٢٦ المطلب الرابع: مسئولية البنك عند تنفيذ عقد البيع والشراء للعميل

٢٤٣٠ المطلب الخامس: مسئولية البنك عند تنفيذ عقد الوفاء عن العميل

٢٤٣٥ المطلب السادس: مسئولية البنك عند تنفيذ عقد إجازة الخدمات المصرفية

٢٤٤٨ المطلب السابع: مسئولية البنك عن عقد إيجار الخزائن الحديدية

٢٤٥١ المطلب الثامن: مسئولية المصرف عن صرف الشيك المزور أو المعيب

٢٤٥٩ المطلب التاسع: مسئولية المصرف عن طلب فتح الاعتماد

٢٤٧٦ القسم الثالث: دعوى المسؤولية

٢٤٨٧ المطلب العاشر: مسئولية المصرف عن حفظ سر المهنة

المطلب الحادي عشر: مسئولية البنك في توجيه العميل عند قيامه
٢٤٩٤ بعمليات لحسابه

٢٤٩٦ المطلب الثاني عشر: مسئولية البنك عن تقديم المعلومات

٢٥١٤ المطلب الثالث عشر: مسئولية البنك عن تنفيذ التحويل المصرفي

المطلب الرابع عشر: مدة حرية البنك في رفض العملاء ورفض
٢٥١٧ العمليات

الفصل الثاني عشر

٢٥١٨ المسؤولية الناشئة عن عقد العمل

٢٥١٨ البحث الأول: مسئولية صاحب العمل

٢٥١٨ المطلب الأول: المسؤولية عن الإضفاء أو الفسخ غير الجائز

٢٥٣٨ البحث الثاني: مسئولية العامل

٢٥٣٨ المطلب الأول: المسؤولية عن حفظ الأشياء المسلمة إليه لتأدية عمله

٢٥٤٠	المطلب الثاني: المسؤولية عن إفشاء أسرار العمل
٢٥٤٢	المطلب الثالث: المسؤولية عن المنافسة غير المشروعة
٢٥٤٤	المطلب الرابع: المسؤولية عن الاختراعات التي يتوصل إليها العامل أثناء عمله
٢٥٤٨	المطلب الخامس: مسؤولية العامل في حالة فسخه العقد غير محدد المدة
٢٥٥١	المحتويات

رقم الإيداع	١٧٩٣٤ / .
I.S.B.N	977 - 10 - 2740 - 9